متطلبات البناء الداخلي لسياسة خارجية فاعلة للعراق

د. علي جبار حافظ الربيعي

ملخص

أنَّ كل دولة تسعى الى صناعة سياسة خارجية فاعلة وموثرة خارج اراضيها ينبغي عليها تحقيق المتطلبات البناء الداخلي، وهذه المتطلبات تنقسم الى سياسية، اقتصادية، امنية، عسكرية، واجتماعية، وفي مدار بحثنا عن صناعة سياسة خارجية فاعلة للعراق، فأننا دراستنا تتوجه الى ضرورة تحقيق المتطلبات الداخلية كركن أساسي تستند اليه اذا ما اردنا صناعة سياسية خارجية فاعلة ونشطة في البيئة الاقليمية والدولية، ومن هنا ان المتطلبات الداخلية للعراق تشمل المتطلبات الدستورية والسياسية التي تعد ركناً داخلياً أساسياً يجب ان ينطلق منها العراق خارجياً، والمتطلبات الاقتصادية التي تعد الأداة والوسيلة الفاعلة الممكن ان يستخدمها العراق لخدمة مصالحه الخارجية اذا ما تحققت، وتحديد المصلحة الوطنية والالتفاف حولها سياسياً واجتماعياً، فضلاً عن المتطلبات الامنية والعسكرية التي تعد المعيار الاهم في الحفاظ على وحدة الاراضي العراقية واستقلالها والدفاع عنها من الاخطار الخارجية، وهذا بمجمله تناوله في بحثنا، واجابنا عنه بصورة مفصلة وموسعة.

Abstract

That every country that seeks to create an effective and influential foreign policy outside its territory must fulfill the requirements of internal construction, and these requirements are divided into political, economic, security, military, and social, and in the course of our search for an effective foreign policy making for Iraq, our study is directed to the need to fulfill the requirements The interior as a basic pillar on which to base if we want an active and active external political industry in the regional and international environment. Hence, the internal requirements of Iraq include the constitutional and political requirements, which are a basic internal pillar from which Iraq must start externally, and the economic requirements that are the effective tool and means that it can use. Iraq is to serve its foreign interests if they are achieved, and to define the national interest and circumvent it politically and socially, in addition to the security and military requirements that are the most important criterion in preserving the unity and independence of the Iraqi territories and defending them from external dangers, and this in its entirety was addressed in our research, and we answered it in a detailed and expanded manner. external dangers, and this in its entirety was covered by our discussion and answered in a detailed and extensive way.

المقدمة

يسودنا الاعتقاد أنَّ أية دولة تريد لنفسها سياسة خارجية فاعلة ونشطة في بيئتها الاقليمية والدولية لابد وان تتوفر لها مقومات اساسية ترتكز عليها تلك السياسة، ولا نبالغ في طرحنا أذ قلنا ان مقومات السياسة الخارجية العراقية معدومة أو ضعيفة، الامر الذي يستدعي عملية بناء داخلي على وفق المتطلبات الواقعية لسياسة العراق الخارجية المراد تنفيذها في البيئة الاقليمية والدولية.

إنَّ الحديث عن متطلبات البناء الداخلي للسياسة الخارجية العراقية ليس بالأمر السهل، وان الشروع بعملية البناء هذه ليست أمراً يسيراً، فالعراق ما قبل عام ٢٠٠٣ وبعده عاش مراحل تهديم متتالية لمقوماته الداخلية، فما بين فقدان قوته العسكرية وتراجعه الاقتصادي بعد عام ١٩٩١، وبين تحديات الإرهاب والفساد وسوء إدارة الدولة العراقية والعنف الطائفي والتدخلات الخارجية لاسيما من الدول المجاورة له بعد عام ٢٠٠٣، انهارت أو انعدمت مقومات الدولة العراقية، ومع ذلك ان عظم المسؤولية وصعوبة الواجب لا يمنحنا مبررات التخلي عن بناء المقومات الداخلية للعراق، بل على العكس، يكون دافعاً نحو حشد الطاقات القصوى الكفيلة بالنجاح ومضاعفة زخم التضحيات في سبيل غدٍ مشرق للجيل الحاضر وللأجيال القادمة.

وقبل الولوج في موضوع الدراسة يجب علينا توضيح البناء الداخلي والذي يقصد به "تعزيز المقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية، بما يحصّن الداخل ويسد الثغرات التي تمكن القوى المعادية استغلالها في اختراق الدولة وتهديد امنها الداخلي"[1]، ومن ثم ستكون قوتها ورصانتها أداة دافعة للسياسة الخارجية العراقية، فما هي متطلبات البناء الداخلي الواجب توفرها لصيرورة المقومات التي يرتكز عليها العراق في صياغة سياسة خارجية فاعلة في البيئتين الإقليمية والدولية؟.

وللإجابة عن هذا السؤال سنناقش في هذا البحث اربعة مطالب رئيسة موزعة على الشكل الآتي:

المطلب الأول: متطلبات دستورية وسياسية
المطلب الثاني: متطلبات اجتماعية
المطلب الثالث: متطلبات اقتصادية
المطلب الرابع: متطلبات عسكرية وامنية

المطلب الأول: متطلبات دستورية وسياسية

مما لاشك فيه، إنَّ المتطلبات الدستورية والسياسية تمارسان تأثيراً كبيراً في صنع السياسة الخارجية في اغلب الدول بغض النظر عن نظمها الدستورية، إلا ان النظام السياسي الجديد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يقدم آنموذجاً اكثر اختلافاً بسبب اختلال تركيبته الدستورية والسياسية، وتترك انعكاساتها السلبية تأثيراً واضحاً على السياسة العامة للدولة عموماً، وتنال السياسة الخارجية جزءاً كبيراً من تلك الانعكاسات بسبب خضوعها لتأثير العملية السياسية والأطر الدستورية، وبغية صناعة سياسة خارجية فاعلة للعراق لابد من توفير المتطلبات الدستورية والسياسية، ولهذا سيتم تناولهما في الآتي:

أولاً: متطلبات دستورية

لا توصف الدولة بالدستورية ما لم تتمسك بنصوص الدستور في سلوكياتها، لذا ينعت الدستور بأنه القانون الأعلى والأسمى في الدولة، فهو يسمو ويعلو على القوانين والتشريعات وسلطات الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية فيبين اختصاصاتها وعلاقات بعضها بالبعض الآخر، كما انه يحدد صلاحيات السلطات ويضع الأطر العامة لرسم سياسات الدولة ومن بينها السياسة الخارجية[2].

---

(1) عبد الهادي خلف، بناء الدولة في البحرين: المهمة غير المنجزة، ترجمة: عبد النبي حسن العكري، ط ٢، (بيروت: دار الكنوز الادبية، عام ٢٠٠٣)، ص ١٣.

(2) Ronald L. Watts, Comparing Federal systems, Edition 2, (Canada: Federalism Press, 1993), p .7.

ومن الواضح، أن الاوضاع التي كتب فيها الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥ كانت استثنائية لم تمر بها البلاد من قبل، ولم تكن هذه الاوضاع سانحة للقيام بعملية اعداد دستور دائم للبلاد، وادى التعجيل بكتابته الى عدم توفر الاجماع الوطني حوله، ما أثار المخاوف من تفكيك العراق، وبهذا كُتب دستور للعراق وهو لا يعبّر عن حاجة الشعب العراقي أو تنظيم السلطات في الدولة وادارة شؤون البلاد، وافضى الى غياب الدقة والغموض في كثير من مواده ونصوصه، وولّد خلافات سياسية عميقة بين الكتل السياسية وزاد من حالة عدم الاستقرار السياسي ما أن وضعت مواده موضع التطبيق، وازداد الامر سوءاً مع تعدد التفسيرات فيما يخص السلطة التنفيذية (في موضع دراستنا) ودورها في صناعة السياسة الخارجية العراقية، مما تسبب في حدوث ازمات سياسية خانقة من بينها كان بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء حول احقية تمثيل الدولة العراقية في المؤتمرات والمحافل الدولية[٣].

وللدستور الاتحادي أهمية خاصة لكونه يعد الأساس القانوني الذي تقوم عليه الدولة الاتحادية الفيدرالية، فهو الذي يتضمن توزيع الصلاحيات والواجبات بين السلطات المحلية والاقاليم الداخلة في الاتحاد الفيدرالي والحكومة المركزية، كما انه يحدد دور كل منها في ممارسة السلطة داخل الدولة الفيدرالية[٤]، وبهذا فان الدستور الاتحادي يقيم نوعاً من التوازن بين الاقاليم والسلطات المحلية ونظيراتها المركزية في الدولة الاتحادية، ومن هنا أضحت مسألة تعديل الدستور العراقي غاية في الأهمية لتحديد الصلاحيات وفض الاشتباكات ما بين إقليم كردستان والحكومة المركزية من جهة، وما بين المحافظات والإدارة اللامركزية من جهة أخرى، وتحديداً في صنع السياسة الخارجية العراقية وتنفيذها والتي طالما تشهد تداخلاً وتجاوزاً من السلطات الأخرى على الحكومة المركزية لكونها المعنية بهذا الاختصاص[٥].

وفي الصدد نفسه، ولّد الدستور نزاعات كامنة بين المحافظات والحكومة الاتحادية من جانب، وإقليم كردستان والحكومة المركزية من جانب اخر، والأخيرة اشد وضوحاً بما تشهده من حالات المد والجزر في العلاقة بين الحكومة المركزية واقليم كردستان، فهي تتسم بالود والتعاون عندما يتجه المشهد السياسي لخدمة المصالح المشتركة، فيما تصل مستوى التقاطع والتصعيد عند اتجاه هذا المشهد الى خدمة مصلحة أحد الطرفين على حساب الطرف الآخر، ومثال ذلك الازمة التي تولدت بعد تعاقد حكومة اقليم كردستان مع شركة اكسون موبيل الامريكية بشأن الاستثمار النفطي في حقول كردستان، فضلاً عن استمرار النزاع حول المناطق المتنازع عليها في محافظات (نينوى، كركوك، صلاح الدين، وديالى)[٦].

وليس بعيداً، إنَّ الدستور العراقي الدائم لم يضمن توزيعاً عادلاً للثروات الطبيعة واكتنفته الضبابية في طريقة ادارتها، ففي الوقت الذي تنشب فيه الخلافات ما بين اقليم كردستان والحكومة المركزية حول استثمار النفط وطريقة تصديره، تشكو المحافظات الجنوبية استنزاف لمواردها وبخس حقها، في حين انها تستحوذ على أكثر من (٩٠٪) من النفط ولاتزال تعاني تراجعاً واضحاً في المجال الاقتصادي والصحي والخدمي وغير ذلك، مما يجعلها تهدد بين الحين والاخر بتكوين اقاليم أو الانفصال عن العراق، الامر الذي ادى

---

(٣) د. إبراهيم خليل العلاف، هياكل صنع القرار السياسي في العراق، ندوة: صنع القرار السياسي في العراق ودول الجوار، (جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، كانون الثاني عام ٢٠٠٨)، ص ١٧.

(٤) د. حسين عذاب السكيني، الموضوعات الخلافية في الدستور العراقي: تعديل الدستور ومراجعته، (البصرة: مطبعة الغدير، عام ٢٠٠٨)، ص ١٢.

(٥) د. محمد طارق فحل، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق في عهد اردوغان، بحث مقدم إلى معهد الخدمة الخارجية، (العراق: وزارة الخارجية، عام ٢٠١٦)، ص ١٠٦.

(٦) اكسون موبيل تدخل على خط الازمة بين بغداد واربيل، موقع قناة الحرة عراق الالكتروني، ٢٠١٢/٦/١٣. كذلك ينظر إلى: اربيل ترسل النفط إلى تركيا، سلسلة اوراق دولية، ترجمة: د. مسلم عبد طالاس، معهد السياسة الدولية، العدد ١٨١، ينظر إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي: http://www.medaratkurd.com

إلى الارباك الداخلي الذي انعكست مخرجاته على الاداء السياسي الخارجي للدولة العراقية[٧].

إنَّ الدستور العراقي بشكله الحالي يظهر أنَّ مواده لم تصغ صياغات قانونية دستورية متخصصة، بسبب قلة خبرة اللجان البرلمانية في صياغة النصوص الدستورية وضعف مشاركة المستشارين والخبراء القانونيين في طرح وتبني المبادئ والافكار التي وردت فيه، الامر الذي ينذر بأثيره السلبي على مستقبل العراق[٨]، ورغم وصف الدستور العراقي بالدستور الجامد، ويحتاج في تعديله إلى إتباع إجراءات اعقد من تلك المتبعة في تعديل القوانين العادية، غير أن هذا الجمود يكون نسبياً، وان عملية تعديله باتت مسألة غاية في الأهمية لكونها ستعزز التوافق السياسي بين مكونات الشعب العراقي، وتضمن تحقيق اهداف المصلحة الوطنية العليا للدولة العراقية، ولهذا ان ضمان فاعلية النظام السياسي في العراق، ورصانة القيم الديمقراطية، وسد الثغرات الدستورية، وتوزيع الصلاحيات بشكل عادل، وتحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية، جميعها تصب في تعزيز المقوم السياسي الداخلي الداعم للسياسة الخارجية العراقية، وهي مسائل جوهرية تتطلب مراعاة المصلحة الوطنية الشاملة ويستلزم من النخب السياسية التضحية بالمصالح الضيقة لصيانة المصلحة الوطنية وتوجيه المشهد السياسي باتجاهها للانتقال بالعملية السياسية غير المستقرة الى حياة سياسية ديمقراطية واعية، تنتقل بالعراق الى حالة الاستقرار الذي تتطلبه عملية البناء الداخلي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، بما يمكن الدولة من امتلاك المقومات الداخلية التي ترفد السياسة الخارجية بالركائز الأساسية اللازمة لتكون فاعلة في المحيط الخارجي، لذا ينبغي ان تحظى هذه الخطوة بأولوية عليا في تصورات النخب السياسية والثقافية المتحكمة بالمشهد السياسي العراقي ما بعد عام ٢٠٠٣.

ثانياً: متطلبات سياسية

عبر مسار العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والاخطاء التي واكبتها، تظهر لنا أهمية الاصلاح السياسي بوصفه جزءاً مهماً من المتطلبات السياسية لصياغة سياسة خارجية فاعلة للعراق في البيئتين الإقليمية والدولية، وهذه المتطلبات سيتم تناولها عبر جانبين رئيسين هما:

١. توحيد الخطاب السياسي الخارجي

لقد برزت التعددية السياسية في العراق الجديد بعد عام ٢٠٠٣ وبرزت معها تعدد وجهات الخطاب السياسي الخارجي للعراق، لكون ان تلك التعددية لم تحمل سمات التعددية السياسية الحقيقية على وفق الأسس والمرتكزات في النظم الديمقراطية، بل كانت عبارة عن جماعات سياسية منقسمة ثقافياً وعرقياً ومذهبياً تطلق التصريحات والخطابات وتثير معها المشكلات الخطيرة في داخل العراق وخارجه، وتلك الخطابات تركت مشكلات واضحة لاسيما مع دول الجوار، وولدت تداعيات سلبية انعكست على أداء السياسة الخارجية العراقية ازاء البيئة الإقليمية والدولية[٩].

والحق، إنَّ السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تعاني من امراض مزمنة متأتية من طبيعة التوافقات السياسية بين الأحزاب السياسية، او ما يسمى بـ (الديمقراطية التوافقية) التي ادت إلى اختلاف وجهات نظر بين الكيانات السياسية المختلفة في القضايا السياسية الرئيسة والثانوية في المحيط العربي والدولي، فتعددت الخطابات والتصريحات السياسية سواء من الأطراف السياسية الرسمية المتمثلة بالسلطة التنفيذية (الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، والوزارات الأخرى)، والسلطة التشريعية المتمثلة بـ (أعضاء مجلس النواب، ولجنة العلاقات الخارجية)، أم من الأطراف السياسية غير الرسمية المتجسدة بالأحزاب السياسية وجماعات الضغط الدينية والاقتصادية والرأي العام

(٧) د. حسين عذاب السكيني، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.
(٨) محمد احمد محمود، تعديل الدستور دراسة في ضوء الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ النافذ، ط ١، (بغداد: مجلس النواب، ٢٠١٠)، ص ٩٤.
(٩) المصدر نفسه، ص ٩٨.

والاعلام، ولدت جميعها ردود فعل سلبية على العراق من الدول التي أطلقت حيالها تلك الخطابات والتصريحات، لكونها لم تكن تحمل في طياتها المصلحة الوطنية العليا للعراق المتفق عليها خارجيا[10].

ويؤشر البعض، على أن السياسة الخارجية للنظام السياسي الجديد في العراق منذ انبثاقه عام ٢٠٠٣، وهي تعاني من مواقف الأطراف السياسية الرسمية منها وغير الرسمية، والتي وضعت سياسة العراق الخارجية في حرج كبير ازاء القضايا الوطنية والاقليمية والدولية، في حالة أشبه بما يمكن تسميتها بـ (مصادرة دور وزارة الخارجية)، ففي ظل تعدد الأطراف وتنوعها لم تعد هناك سياسة خارجية واحدة للعراق، بل أصبحت هناك سياسات خارجية متعددة، فجميع الأطراف السياسية الحكومية وغير الحكومية تناولت الخطابات واطلقت التصريحات حيال الدول الأخرى لاسيما إزاء الدول المجاورة منها بدون انضباط مؤسسي متطابق ومنسجم مع توجهات الدولة العراقية ومصالحها الوطنية العليا خارجياً، إذ يؤشر على عمل كل طرف من تلك الأطراف وكأنه يمارس دور وزير الخارجية أو ناطقاً رسمياً باسم الحكومة العراقية، إلا ان في حقيقة الامر ان هذه التصريحات والخطابات من تلك الاطراف لا تعدو أكثر من ارتباطات مصلحية ضيقة أو تحمل في طياتها اجندات حزبية مرتبطة بامتدادات إقليمية مع الدول الاخرى[11].

ومن اللافت، ان تعدد الخطاب السياسي الخارجي للعراق تسببت في احداث ازمات دبلوماسية كبيرة بين العراق وبعض دول الجوار، بدءاً من التصعيد الاعلامي لبعض قوى التحالف الوطني تجاه بعض دول الخليج العربي ازاء تدخلها في الشأن العراقي، مروراً بالتصعيد الاعلامي للقائمة العراقية ازاء التدخل الايراني في الشأن العراقي، وصولاً الى ابرز هذه الازمات الدبلوماسية واحدثها، وهي تلك التي نشبت بين العراق وتركيا على أثر تصريح أحد نواب كتلة دولة القانون البرلمانية في شباط عام ٢٠١٢ بأن (لدى العراق القدرة على زعزعة الأمن الداخلي التركي) رداً على ما وصفه هذا النائب بالتدخل التركي في الشأن العراقي[12]، مما دعا وزارة الخارجية التركية الى استدعاء السفير العراقي في انقرة لبيان ايضاحات حول هذه التصريحات، ولم يهدأ الموقف إلا بعد قيام رئيس المجلس الاسلامي الاعلى في العراق السيد عمار الحكيم بزيارة الى انقرة التقى فيها رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان ورئيس الجمهورية عبد الله غول، وهو ما هدأ الموقف ونزع فتيل الأزمة الدبلوماسية[13].

إنَّ استمرار هذه المواقف غير المسؤولة من بعض السياسيين أو الكتل السياسية، ينذر بوضع العراق في حالة عدم استقرار في علاقاته الخارجية بما يضعف من مكانته وتأثيره الاقليمي ويفقد ثقة الدول الاخرى بمواقفه السياسية، مما يستدعي انتهاج سياسة خارجية واحدة وليس سياسات خارجية متعددة، لأن هذا الامر سيعني التنسيق والتكامل بين مؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية وليست صارعها حول تحديد تخطيط السياسات وتنفيذها، الامر الذي يجب اتخاذ اجراءات سريعة وفعالة للحد من هذه التصرفات وحصر الجهات التي تُعبّر عن المواقف الخارجية للعراق برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونوابهم، والمتحدث باسم الحكومة العراقية ووزير الخارجية فقط، بما يضفي للخطاب السياسي العراقي عقلانية وحكمة واستقرار يجني عبرها العراق مكاسب معنوية ومادية كبيرة، وينأى بنفسه عن الصراعات الدائرة في محيطه الاقليمي.

٢. الغاء المحاصصة السياسية

عند الحديث عن الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية الصانعة للسياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، حري بنا أن نرجع إلى الأساس الذي قامت عليه المحاصصة السياسية والتي بدأت بإعلان بول بريمر قراره

---

(10) للمزيد ينظر إلى ارنت ليبهارت، الديمقراطيات التوافقية في مجتمع معتدد، ترجمة حسن زينه، ط ١، (بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، عام ٢٠٠٨)، ص٢٢٣.

(11) Iraqi foreign policy; actors and processes, Royal institute of international affairs, November 2012 .

(12) د. محمد طارق فحل، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨. كذلك ينظر إلى: بوادر ازمة دبلوماسية جديدة بين العراق وتركيا، موقع السومرية نيوز الالكتروني، ٢٠١٢/٢/٢٢.

(13) زيارة عمار الحكيم الى انقرة تذيب الخلافات العراقية التركية، صحيفة الزمان العراقية، ٢٠١٢/٤/١٦.

بتأسيس مجلس الحكم الانتقالي في العراق، وجعل العضوية فيه وفقا لنظام التمثيل النسبي للمكونات المجتمعية العراقية وهوياتها الفرعية القومية والدينية والمذهبية، بدلا من الهوية الوطنية العراقية الجامعة. وقد شاعت تسمية نظام التمثيل النسبي بنظام المحاصصة بوصفه نظاماً يضمن ويحقق المشاركة السياسية لمكونات المجتمع العراقي، بتوزيع مقاعد مجلس الحكم عليها بحصص تتوافق والنسبة العددية لكل مكون منها. وإذ يبدو أن أيا من تلك المكونات المصنفة على أساس هوياتها الفرعية لم ترض عما اعتبرته ضآلة في حصصها في نظام المحاصصة هذا، أو لم ترض في الأقل عما عدته ضخامة في حصص منافسيها. فقد تفاقمت لديها وبشكل مرضي مشكلة ضعف الهوية الوطنية العراقية الجامعة التي كانت تعاني منها أصلا، فاندفعت باتجاه اتخاذ مواقف وإتباع سياسات لعل أقل ما يقال عنها إنها كانت غير محسوبة بدقة ولا موضوعية، إن لم تكن خاطئة جملة وتفصيلا، فتسببت بمقدمتها ونتائجها في تفاقم مشكلة ضعف الانتماء للهوية الوطنية العراقية[١٤].

إنَّ امتازت العملية السياسية في العراق بعد 2003 بطغيان سياسة المحاصصة والتوازنات الحزبية والطائفية في تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة، جعل للسياسة الخارجية اسباباً داخلية لانتكاسها تأتي في مقدمتها تناحر الاطراف السياسية، بل ان الاصل في العراق هو الخلاف حول تصور المصالح الوطنية العليا للدولة العراقية في أطار البيئة السياسية الدولية، إذ من الناحية النظرية، في الاقل، ينبغي للسياسة الخارجية ان تعزز المصالح الوطنية العليا، لكن العلاقات الخارجية والسياسة الخارجية في المجتمعات المنقسمة بشدة مثل العراق تدار في كثير من الاحيان من جانب الدولة أو من جانب الجهات غير الحكومية الفاعلة في المشهد السياسي لتعزيز مواقفها في السياسة الداخلية، الامر الذي يجعل المحاصصة السياسية تسهم بشكل فعال وكبير في تأجيج الصراعات الداخلية سياسياً واجتماعياً وبالشكل الذي افقدت العراق القدرة على تأدية أي دور خارجي من شأنه يحقق مكاسب سياسية للعراق اقليمياً ودولياً[١٥].

إنَّ ظاهرة المحاصصة تفاقمت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ حتى أصبح لدينا ما يمكن تسميته (محاصصة المحاصصة)، فبدءاً بالمناصب السيادية مروراً بكل هيئة ومؤسسة حكومية وانتهاءً بالدوائر الفرعية تم توزيع المراكز والوظائف على هذا الأساس، وطال الأمر السلطة القضائية التي من المفترض أن تكون مستقلة[١٦]، وعلى الرغم من أن للسياسة الخارجية والعمل الدبلوماسي مزايا وسمات تختلف عن الكثير من مجالات العمل الحكومي، إلا ان المحاصصة السياسية في العراق تعد من أبرز التحديات التي واجهتها، لكون ان أغلب الذين تم تعيينهم في وزارة الخارجية هم من خارج السلك الدبلوماسي والخدمة الخارجية، بل انهم يحملون شهادات واختصاصات ليس لها أي صلة بعمل السياسة الخارجية، إذ تلتزم اشخاص محنكين ذوي خبرة ودراية بثقافة العمل الدبلوماسي ومتطلباته، ويتحلون بثقافات وقيم ومعايير عالمية، في حين ان اغلب سفراء العراق بعد عام ٢٠٠٣ لا يمتلكون لتلك المعايير، الأمر الذي جعلهم يفقدون الدور المناط بهم مع الدول الأخرى، فانعكس ذلك على العراق وسياسته الخارجية[١٧].

والحق، أن المحاصصة السياسية داخل النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والتي تحكمها ديناميات متعددة أوجدت حالة من التشنج الطائفي الذي لايزال يعاني منها العراق حتى اليوم. وازداد هذا التشنج الطائفي بدافع خارجي في كثير من الاحيان، وإذا ما اراد صانع القرار السياسي والاستراتيجي في الدولة العراقية التفكير بصورة حثيثة لبناء دولة مستقرة ورصينة، واعادة هيبتها وسلطانها وتنشيط سياستها الخارجية على الصعيد

(١٤) امين معلوف، اختلال العالم، ترجمة ميشال كرم، ط ١، (بيروت: دار الفارابي للطباعة والنشر، عام ٢٠٠٩)، ص ٣١.
(١٥) د. عبد الجبار احمد عبد الله و د. حسين مزهر خلف، الدور الإقليمي العراقي المنتظر، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥١، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، عام ٢٠١٦)، ص ٦٠– ٦٢.
(١٦) مجموعة باحثين، ديناميكيات النزاع في العراق: تقييم استراتيجي، (بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، عام ٢٠٠٧)، ص ٨.
(١٧) د. عبد الجبار احمد عبد الله و د. حسين مزهر خلف، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

الاقليمي والدولي، فأن عليه ان لا يظل رهناً لواقع السياسة الداخلية وخلافاتها وتداخلاتها المتخبطة، عليه القفز على الواقع الداخلي عبر رؤية تقوم على توسع تأثير العراق خارجياً.

وفي ضوء ما تم ذكره، نجد أنَّ تحقيق المتطلبات الدستورية والسياسية يؤدي إلى ترصين ركناً داخلياً مهماً تستند إليه السياسة الخارجية العراقية مستقبلاً، فسدَّ الثغرات الدستورية وازالة الضبابية عن بعض فقرات الدستور ومواده وحل التدخلات بينها، يوضح أدوار الفاعلين في سياسة العراق الخارجية، وإذا ما تم الاتفاق بين الاطراف الداخلية على تحديد المصلحة الوطنية العليا للدولة العراقية وتسويقها بخطاب سياسي موحد، مع الغاء المحاصصة السياسية كشرط اساسي لتقويم الدولة العراقية او في اقل تقدير ابعادها عن وزارة الخارجية، فان ذلك يوفر داعماً مهماً للسياسة الخارجية العراقية، ومع ذلك تبقى الاخيرة بحاجة إلى ترصين المتطلبات الاجتماعية التي سنتناولها في المطلب القادم.

المطلب الثاني: متطلبات اجتماعية

تعرض المجتمع العراقي بعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ إلى مشاكل اجتماعية عدة، وضعت العقبات امام ارتقاء الدولة العراقية ونموها وتطورها وتمددها خارجياً، فتحقيق المتطلبات الاجتماعية وزيادة تماسك الاجتماعي على أسس وطنية مدنية تعزز المرتكزات الداخلية لسياسة الدولة العراقية خارجياً، ومن أبرز تلك المتطلبات هي الالتفاف على الهوية العراقية الوطنية الجامعة، وتحقيق المصالحة الوطنية بين الفرقاء سياسياً واجتماعياً، وهذا ما سيتم تناوله عبر الآتي:

اولاً: تعزيز الهوية الوطنية

إنَّ عدم الاتفاق على هوية وطنية جامعة للمجتمع العراقي على حساب تنامي الهويات الفرعية تعد من المشكلات الداخلية المهمة والحساسة التي واجهت النظام السياسي الجديد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وانعكست سلباً على سياسة العراق داخلياً وخارجياً، إذ تسبب فشل الدولة العراقية الحديثة وحكوماتها المتعاقبة في حلَّ إشكالية الهوية الوطنية في تفاقم مشكلات ازداد اتساعها وحجمها مطلع الألفية الثالثة بعد أن تفاعلت مع الإشكاليات الأخرى، كالشرعية والمشاركة والاندماج والتوزيع، فتسببت كل أزمة في تعقيد ازمات اخرى، إذ حصل في العراق هناك تنازع بين هويات ثلاث ذات طبيعة متنافسة إنَّ لم تكن متناقضة، وهي الهوية القومية، الدينية، والطائفية، والتي كان من شأن اختيار أحدها أن يحدث إشكالات داخلية أو إقليمية للعراق، فعلى مدى السنوات السابقة اصطدمت الهوية العربية بالتكوينات الاثنية والقومية داخل الدولة العراقية (كالأكراد والتركمان وغيرهم)، في حين اصطدمت الهوية القومية الفرعية بتوجهات الدول العربية المجاورة للعراق، واصطدمت الهوية الوطنية بمشاعر العراقيين الذين يتطلعون الى التواصل والاندماج في تجمع سياسي أوسع عربي أو إسلامي[١٨].

ومن الملاحظ، أن كتابة الدستور الدائم للعراق عام ٢٠٠٥ كشف عن أزمة الهوية الوطنية التي يعاني منها العراق، إذ رفض الأكراد لغة الدساتير العراقية السابقة (الشعب العراقي جزء من الأمة العربية)، وأصروا على تضمين المادة (٧) من قانون أدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في الدستور العراقي الدائم، التي تنص على أن "العراق بلد متعدد القوميات والشعب العربي فيه جزء لا يتجزءا من الأمة العربية"، والواقع أن اعتراض ممثلي الأكراد أوجد معارضين من ممثلي العرب السنة، الذين اعتبروا ذلك إنكاراً لهوية العراق العربية، وطالبوا ببقائها كهوية واحدة ممثلة للعراق، مقابل مطالبة ممثلي العرب الشيعة بذكر الهوية الاسلامية للعراق[١٩]، وبدفع من الاطراف السياسية تولدت مشاعر اختلاف مضطربة بين مكونات المجتمع العراقي حيال الهوية الوطنية، انتهت في نهاية المطاف إلى صيرورة المادة (٤) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ التي جاء فيها

---

(18) Serhun Al. Kurds, state elites, and patterns of nationhood in Iraq and Turkey,in Rethinking Nation and Nationalism, June 2, 2015, project on middle east political science,p.6.

(١٩) نادية فاضل عباس الفضيلي، المواطنة والهوية المشتركة ودورها في بناء الدولة العراقية، تحرير علاء عكاب، بحث منشور في كتاب: بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، (بغداد: بيت الحكمة: مطبعة شفيق، عام ٢٠١١)، ص ٦٩٨.

"العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الإسلامي"[٢٠].

إنَّ الصراع السياسي في العراق له اثراً سلبياً بالغاً على الهويات الفرعية في المجتمع العراقي، والذي أدى الى نفور وابتعاد الهويات الفرعية عن الهوية الوطنية، فقوة بعض الأطراف السياسية نتيجةً لمسكها بالسلطة والتي تنتمي إلى هويات معينة ولد ضعفاً لدى الهويات الاخرى، أو أن احتماء البعض من الأطراف السياسية بالهوية الوطنية أدى بالمقابل إلى ابتعاد البعض الاخر عنها، الامر الذي ولد في نهاية المطاف محاولة البعض محاربة الهوية الوطنية وأبدى رغبته في الانفصال عنها وبناء هوية خاصة به أو حمل هوية بلد آخر يود الالتحاق به اعتقاداً بانها ستحقق له ما لم تحققه له هويته الاصلية[٢١]، إذ كان من المفترض، ان تصب المساعي السياسية ازاء تشكيل هوية وطنية عراقية واحدة جامعة للمجتمع العراقي في الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥، وتكون لها الأولوية على باقي الهويات الفرعية، لبلورتها بعد ذلك إلى خطوات عملية وقيمية لفائدة المجتمع ونظامه السياسي، واذا ما سلمنا بأهمية تأسيس مبدأ المواطنة العراقية في انضاج النخب الفردية سعياً الى تأكيد وتعزيز الحقوق الفردية والجماعية للأفراد والجماعات في دستور يحترم هذه الافكار ويعمل على تنميتها، فإننا نتطلع الى تأكيد الهوية الوطنية التي تعد الرابطة الوثقى والمحددة لشكل العلاقة بين الدولة والمواطن، ذلك أنَّ حقوق المواطنة اليوم اصبحت حاجة ملحة وماسة وضرورة من ضروريات الحفاظ على كيان الدولة العراقية من الانحلال والتفكك وتقويض مساعي التقسيم[٢٢].

إنَّ الاحتكام الى الاسس البنيوية الخاطئة والطروحات التي تراوحت بين الاسس المستوردة البعيدة عن الاصالة والواقع العراقي كانت وراء تغييب المقومات الاساسية للهوية والانتماء الوطنيين، وافضت إلى تفضيل الانتماءات القومية والدينية والمذهبية على الانتماء الوطني لدى المجتمع العراقي، ومن هنا تصبح الحاجة الماسة إلى الوعي الفكري والسياسي اللذين يعطيان المجتمع قوة وقدرة على انتاج الهوية الوطنية المعبرة عن اهمية الشعور بمبدأ المواطنة[٢٣].

ومن هنا يمكن القول أيضاً، إنَّ تعريز الهوية الوطنية الجامعة للمجتمع العراقي لابد أنّ تتم باتجاهين، أولهما: الاتجاه الأفقي وهو الاندماج الوطني، والذي يقصد به العلاقة داخل المجتمع بين مواطني الشعب وفئاته المختلفة، إذ يكون أفراد المجتمع وجماعاته على استعداد للتعامل معاً بوصفهم شركاء (اصحاب وطن واحد)، وهنا يظهر بوضوح مفهوم الولاء الخالص للوطن بعيداً عن الولاءات الاخرى[24]، ثانيهما: الاتجاه العمودي وهو الاندماج السياسي، والذي يقصد به "العلاقة الرأسية داخل المجتمع بين الحاكم والمحكوم، والشرعية التي تكتسبها الحكومة في تمثيل شعبها نتيجة اقتناع المواطنين بحق حكومتهم في حكمهم على أسس وطنية خالصة أو قناعتهم بأنها تمثلهم وتمثل أرادتهم الوطنية[٢٥].

والحق، أنَّ الهوية الوطنية للمجتمع من المنظور السياسي تمثل محوراً مركزياً في عملية بناء السلطة والدولة، وإذا ما بلورتها الدولة في تأسيس قاعدة المواطنة والهوية

---

(٢٠) الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، المادة رقم (٤)، مجلس النواب العراقي، عام ٢٠٠٥، ص ٥.

(٢١) د. دنيا هاتف مكي، تحولات الهوية في العراق بين الهوية الوطنية والفرعية، المجلة السياسية والدولية، العدد ٣١– ٣٢، (الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية، عام ٢٠١٦)، ص ٤٩٣.

(٢٢) صباح ياسين، النخب العراقية في مواجهة الاستحقاق التاريخي من بناء الدولة الوطنية الى استعادة الدور التاريخي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٥، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عام ٢٠١٢)، ص ١٣٧.

(٢٣) ياسر خالد بركات، مبدأ المواطنة واستحقاقات الدستور، مجلة اوراق ديمقراطية، العدد ٦، (بيروت: مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، تشرين الأول عام ٢٠٠٥)، ص ٣٢.

(24) إبراهيم نصر الدين، مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا، ط ١، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، عام ١٩٨٧)، ص ٢.

(٢٥) برهان غليون، فكرة الوحدة في المغرب العربي: تكوين الجماعة الوطنية أو جدلية الوحدة والديمقراطية، مجلة دراسات عربية، العدد ٨، (دمشق: المركز الوطني للدراسات، عام ١٩٨٦)، ص ٢٢.

الوطنية المجتمعية الموحدة، مع احترام الخصائص القومية والدينية والمذهبية للمكونات الاجتماعية، ومنحها ضمانات في الحقوق السياسية العامة أو المدنية الخاصة[26]، فعند ذلك ستمثل الهوية الوطنية للدولة الهدف والوسيلة في أن واحد، إي بمعنى، أن العراق بحاجة إلى الحاق الجماعات الفرعية بالجماعة الأكبر منها وصولاً إلى بناء الجماعة الوطنية للدولة عموماً، وهنا سنكون أمام الاندماج الوطني الكامل والشامل للمجتمع العراقي باكمله، ُلعل من الضروري التثقيف والترويج إلى إن الهوية الوطنية العراقية هي هوية مسالمة وإنسانية وغَير عنصرية ولا تحرض على العداء ضد الشعوب والدول الاخرى، وكذلك الترويج للهوية الوطنية العراقية على انها هوية تنوعية غير تعصبية أو متعصبة أي ان قوتها وحياتها ووجودها واستمرارها تكمن في وجودها وتقبلها واستيعابها للهويات المحلية الداخلية المكونة لها الدينية، المذهبية، القومية، والمناطقية التي تصب في هوية وطنية عراقية واحدة، فالاعتزاز بالقومية والمذاهب والدين واللغة والثقافة لا يتنافى مع الانتماء الاكبر للعراق، ولا يقف الامر عند الداخل فقط، بل إنَّ الهوية الوطنية العراقية المنفتحة على الهويات الاقليمية والدولية للشعوب والدول الاخرى وغير المنغلقة على نفسها، تعزز للعراق حضوره ومكانته العربية والاسلامية بل تعزز للعراق دوره في المحيط الاسيوي، ومن ثم ينعكس ذلك كله على سياسة العراق الخارجية اقليمياً ودولياً.

ثانياً: تحقيق المصالحة الوطنية

إنَّ التلازم بين السياستين الداخلية والخارجية، يعني ان قوة الوضع الداخلي وتماسكه يؤثر تأثيراً فعالاً على السياسة الخارجية، وهذا لن يأتي في ظل الاضطراب والفوضى والتناحر وعدم الاعتراف بالأخر، أي إنَّ وجود مصالحة وطنية ضرورة لا مناص من انجازها لبناء وضع داخلي قوي يساعد على بناء سياسة خارجية فاعلة ونشطة يتطلبها العراق في المرحلة المقبلة[٢٧].

ولا شك، أن الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ أوجد انقساماً سياسياً واجتماعياً حاداً، وهذا الانقسام ولد معادلة معقدة تتكون من طرفين رئيسين مناوئين أحدهما للآخر، الاول: يتمثل بأطراف العملية السياسية القائمة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والمؤيدين لها، والثاني: يتمثل بالأطراف المعارضين للعملية السياسية القائمة، والمقاومين للاحتلال الامريكي وتواجده في العراق. وولد هذا الانقسام صراعاً في ظاهرة اجتماعياً، إلا ان محركه وباطنه سياسياً وسط اتهامات تطلقها الحكومة للمعارضين لها الذين تتهمهم بالعلاقة مع الارهاب الذي يضرب الدولة والمجتمع والبنى التحتية في آن واحد، والمدعوم من اطراف اقليمية هدفها زعزعة الامن والاستقرار في العراق، في حين ان المعارضين للعملية السياسية وبما فيهم المقاومين للاحتلال الامريكي والمتهمين بالإرهاب ينفون عن انفسهم هذه التهمة ويتهمون الحكومة وأطراف في العملية السياسية بمناصرة الولايات المتحدة الامريكية، ويشيرون إلى أن سياسة الحكومة ادت الى اضعاف العراق وجعلته ساحة مفتوحة للأطماع الاجنبية سواء الاقليمية منها والدولية بحيث اصبح العراق غير قادر على الدفاع عن نفسه، ووسط هذا الانقسام السياسي والاجتماعي والاتهامات المتبادلة، وما يلقيه هذا الامر من اثار على الاوضاع الداخلية في العراق وعلى علاقاته الخارجية، تطرح المصالحة الوطنية نفسها، والتي هي مصالحة سياسية في حقيقتها وجوهرها، تطرح كضرورة ملحة للاتفاق على مشروع وطني لأنهاء دوامة العنف والاتجاه نحو بناء الدولة على اسس وطنية سليمة تنطلق من انتماء العراق الى محيطه العربي والاسلامي وان يكون للعراق دوره الذي يتناسب مع امكاناته الحقيقية واهميته

---

(26) عبد الحسين شعبان، جدل الهويات في العراق الدولة والمواطنة، ط ١، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، عام ٢٠١٠)، ص ٢٣– ٢٤.

(٢٧) رشيد عمارة ياسين الزيدي، ازمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٤، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عام ٢٠٠٧)، ص ٣٠.

الجيوستراتيجية، الامر الذي سيؤدي الى تفعيل سياسة العراق الخارجية في البيئة الاقليمية والدولية[٢٨].

إنَّ الصراع السياسي الذي يحمل في طياته طابعاً طائفياً وعرقياً الذي شهده العراق ما بين عامين ٢٠٠٦– ٢٠٠٧ ولد احتقان اجتماعي لم يعرفه العراق من قبل، وهذا الاحتقان يحتاج إلى مصالحة تضم في مضمونها الحقيقة، والعدالة، والعفو، والتعافي من قبل جميع الاطراف التي قد تكون نشبت بينها صراعات لأي سبب كان، ولا شك ان انتهاج هذا المنحى الفكري له حسناته، فإيجاد بديل للانتقام إنجاز لا يستهان به، لكن يتطلب في الحد الادنى، ان تثق جميع الاطراف المتصارعة أحدهم بالاخر، بل لابد من وجود ثقة في المؤسسات الحكومية الراعية لهذه المصالحة، حتى يطمأن الجميع للسير نحوه[٢٩].

إنَّ المصالحة الوطنية في العراق تحتاج الى ان يكون هناك اعتراف بالآخر على المستويات كافة، سواء على مستوى الافراد والجماعات أم على مستوى القوى السياسية دون استثناء، فالاعتراف بالأخر، هو الركيزة الاساسية لأي حوار، فلابد للجميع ان يجلسوا الى طاولة الحوار اذا ما اريد للمصالحة الوطنية النجاح، فاستبعاد احد الاطراف، يعني انه سيكون هناك طرفاً معارضاً، قد يضطر به الامر الى اللجوء لاستخدام العنف، فيكون هناك عنف وعنف مضاد، ومن ثم اضعاف الامن الداخلي للدولة، والذي سيعود بالتأكيد بنتائج سلبية عليها كياناً وشعباً وحكومةً، الامر الذي يؤدي الى اضعافها وتعريضها لمخاطر التدخل الاقليمي والدولي الذي سيجد في الدولة الضعيفة منطقة فراغات استراتيجية تهيئ الفرصة السانحة لملئها[٣٠]، وهذا الامر ينطبق على العراق بعد استحواذ مجاميع (داعش) الارهابي على اجزاء من اراضيه منتصف عام ٢٠١٤، والذي ولد حالة ضعف في المقومات الداخلية، وهذا الضعف وفر الأحوال المناسبة لتدخل القوى الاقليمية والدولية كلا حسب قدرته وحاجته إلى الساحة العراقية لتحقيق اهدافها وتطلعاتها الخارجية.

ومن اللافت، ان هناك من يتبنى المصلحة الوطنية بين الفرقاء السياسيين كمنطلق لعراق ما بعد تنظيم (داعش) الإرهابي، يقوم على اجراء مؤتمرات مصالحة وحوار للأطراف المشاركة وغير المشاركة في العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣، إلا ان في تصورنا، ان العراق ما بعد القضاء على مجاميع (داعش) الارهابية بأمس الحاجة إلى المصالحة الاجتماعية، لاسيما في المحافظات والمناطق التي كانت تحت وطأة حكم (داعش) الإرهابي ما بين عام ٢٠١٤– ٢٠١٧، لكون ان سكان تلك المحافظات والمناطق حصل بينهم قتل وتهجير واغتصاب للنساء وسرقة للاموال وغير ذلك، الامر الذي يتطلب من الحكومة العراقية تحقيق مصالحة مجتمعية بين جميع السكان القاطنين هناك، وهذا ما دعا اليه رئيس الوزراء العراقي د. حيدر العبادي في مرات متكررة بالقول "إنَّ المصالحة المجتمعية افضل رد على ارهاب داعش"، وفي الوقت نفسه وجه د. العبادي بحل لجنة المصالحة الوطنية المرتبطة برئاسة الوزراء، في خطوةً منه تدل على عدم قناعته بمؤتمرات المصالحة التي استمرت بانعقادها منذ عام ٢٠٠٣ وبدون جدوى، الامر الذي يستدعي تقوية التلاحم والانسجام على الاسس الوطنية بين المجتمع العراقي[٣١].

---

(٢٨) د. عيسى إسماعيل عطية، دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٤، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، عام)، ص ٩٣– ٩٤.

(29) Handbook, David Bloomfield, Teresa Barnes, and Luc Huyse, Reconciliation After Conflict Violent , eds. sStockholm: IDEA, 20٠٧.

(٣٠) احتمالات الحرب الاهلية في العراق: تساؤلات ورؤى متبادلة، توصيات ندوة عملية، الصدار ٣، (عمان: مركز العراق للدراسات الاستراتيجية، كانون الثاني عام ٢٠٠٧)، ص ١٢٩– ١٣٠.

(٣١) للمزيد ينظر إلى: العبادي يدعو إلى المصالحة المجتمعية، على موقع وكالة اخبار السومرية نيوز، بتاريخ ٢٦ حزيران عام ٢٠١٦، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) عبر الرابط الاتي: http://www.alsumaria.tv/news

وفي ضوء ما ورد ذكره، يمكن القول إنَّ المجتمع العراقي لا يعاني الخلاف والاختلاف بين مكوناته بعد عام ٢٠٠٣، بل ان الخلاف والاختلاف في حقيقته سياسي بين الاطراف المشاركة في العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣، الامر الذي أدى إلى انسحاب هذا الخلاف إلى المجتمع. وبغية الوصول إلى مصالحة وطنية حقيقية لابد من، اولاً: المصارحة بين الاطراف السياسية قبل الدخول في عملية المصالحة، ثانياً: على الاطراف السياسية اتخاذ مسارات للمصالحة وليس قرارات، ثالثاً: تشريع حزمة من التشريعات الوطنية والخدمية التي تصب في مصلحة المجتمع، وهذا لابد ان يتزامن مع مصالحة مجتمعية بين سكان المحافظات والمناطق التي سيطر عليها (داعش) الارهابي منتصف عام ٢٠١٤.

وختاماً لما تقدم، إنَّ السياسة الخارجية للدولة هي جزء من سياستها الوطنية وهناك تلازم ما بين السياستين الداخلية والخارجية، وهذا التلازم يتخذ ابعاداً مختلفة اساسها العمل من أجل المصلحة الوطنية التي تصب نتائجها ومردوداتها على المجتمع وتسهم في تفعيل السياسة الخارجية للدولة، فتماسك المجتمع وتمسكه بالهوية الوطنية للدولة يسهم في تقوية المقومات الداخلية لها، الامر الذي يعطي دولة مثل العراق فرصاً افضل للحركة خارجياً. لاسيما اذا ما ادركنا أن العلاقات الدولية هي في جوهرها علاقات قوة، وان على كل دولة ان تقوم بتقوية امكانياتها الداخلية لتنعكس مخرجاتها خارجياً في اطار حدود قوتها وواقع بيئتها الخارجية. وان الاخفاق الداخلي في هذا القرار يؤثر على مصالحها الحيوية الخارجية. ومن ثم فإن السياسة الخارجية هي المفتاح الرئيسي لترجمة الدولة لأهدافها ومصالحها، وهذا لن يتأتى من دون تكاتف وانسجام مجتمعي حول الاسس الوطنية الخالية لتوفر داعماً حقيقياً لسياسة داخلية ناجحة تحقق قدراً عالياً من الاجماع الوطني حولها، وهذا ما تنسحب مردوداته على سياستها الخارجية، إلا إنَّ الامر لا يكفي عند هذا الحد بل يتطلب من الدولة تحقيق المتطلبات الاقتصادية، لكونها أحد الروافد الداعمة للسياسة الخارجية، وهذا ما سنتناوله في المطلب القادم.

المطلب الثالث: متطلبات اقتصادية

يعاني الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ من اشكاليات متناقضة، والمتمثلة بإشكالية سوء التخطيط والادارة الاقتصادية النابعة في أحد أسبابها من الصراعات السياسية، واشكالية (الثنائية الاقتصادية) الناتجة عن التحول غير المنهجي من الاقتصاد الاشتراكي المشوه الى اقتصاد السوق، وفي ضوء هاتين الاشكاليتين سنعمد الى مناقشة سبل النهوض بالاقتصاد العراقي بما يجعله قادراً على تغطية متطلبات البناء الداخلي لرفد سياسة العراق الخارجية بالعنصر الاكثر فاعلية في سلوكها الخارجي، فما هي متطلبات الاصلاح الاقتصادي الواجب اتباعها من اجل تنمية هذا الركن الرئيس من اركان قيام الدولة؟.

لقد حظي موضوع الاصلاح الاقتصادي في العراق باهتمام واسع من قبل المتخصصين في الشأن الاقتصادي، وقدموا طروحات ورؤى يتفق الباحث مع البعض منها، إذ نرى ان متطلبات الاصلاح الاقتصادي تتمثل في (تنمية القطاع النفطي، تنويع الاقتصاد الوطني، وتوحيد جهة تصدير الموارد والثروات)، وهذه المتطلبات سيتم تناولها عبر الآتي:

أولاً: تنمية القطاع النفطي

ان تحقيق الانتعاش الاقتصادي في العراق يبدأ من تنمية القطاع النفطي، ذلك ان ثروة العراق النفطية الهائلة بوسعها تمويل القسط الاكبر من مشاريع الاخرى، فاحتياطات العراق النفطية تأتي بالمرتبة الثانية في العالم بعد المملكة العربية السعودية، لاسيما أن الاحتياطيات المستكشفة تقع في (١٠٪) فقط من الاراضي العراقية، وبحسب دائرة المعلومات الخاصة بالطاقة الامريكية ان (٩٠٪) من الاراضي العراقية هي اراضي غير مستكشفة وتقدر إحتياطياتها بمئات المليارات من البراميل[٣٢]، وإذا ما تم استخدام هذه

(32) Energy Information Administration, Iraq Energy Data, (Washington: Energy Information Administration), September 2010, p.4– 5.

المصادر المجزية سيكون أمراً جوهرياً لأعمار العراق ودعم قطاعاته الأخرى، الا ان هذا الامر لا يمكن القيام به في ظل الانظمة والقوانين والاجراءات المعمول بها حالياً، اذ ان سوء الادارة والاهمال والفساد منذ انتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ادت الى تضاؤل الطاقة الانتاجية في الصناعة النفطية، ثم إنَّ تدمير المرافق الخاصة بهذه الصناعة وهجرة العقول المتواصلة قد ادى الى شللها وجعلها صناعة عرجاء، ومع ذلك، وحتى ازاء الانتاج المنخفض اليوم، فإن ايرادات النفط تمثل نحو ثلاثة ارباع الناتج المحلي الاجمالي وحوالي (٩٥٪) من الايرادات الحكومية[٣٣].

ونظراً للتحديات الكبيرة التي تواجه الصناعة النفطية، فإن من الضروري ان يقوم العراق بأنشاء مؤسسات جديدة لتنظيم عمليات هذه الصناعة وادارتها، وان يقوم كذلك برسم سياسة نفطية ترمي الى تطوير هذا المورد المهم بطريقة فعالة تؤدي الى زيادة المردود الى الحد الاقصى، وتعتمد بالدرجة الأولى الوصول الى الاحتياطيات عبر الاطار المؤسسي، فهو اطار يحكم العلاقة بين شركة النفط الوطنية والشركات الاجنبية ذات العلاقة بالصناعة النفطية، في حين ان عدم الوضوح في ادوار الجهات المعنية والتداخل في وظائفها يمكن ان يؤدي الى الغموض والتأخير في تنفيذ وتنمية القطاعات النفطية[٣٤].

وعلى الرغم من اخفاق الوعود الحكومة التي أعلنها وزير النفط العراقي الأسبق حسين الشهرستاني الرامية إلى ارتفاع نسبة الصادرات النفطية إلى (١٢) مليون برميل يومياً مطلع عام ٢٠١٤[٣٥]، إلا ان وصولها إلى قرابة (٥) ملايين برميل يومياً مطلع العام ٢٠١٧ يعد انجازاً يحتذى به من العراق الذي يخوض حرب شرسة من مجاميع (داعش) الإرهابية، ومع ذلك يبقى الاسراع في بلوغ الطاقة الانتاجية إلى الحد الأعلى رغبة وطنية، لكونها ستضخ المزيد من الايرادات المالية لتطوير اقتصاد البلاد وتنويعه، ولكن محاولة النهوض في ظل النظام المتبع في التنقيب والانتاج سيكون أمراً غير مجدي، لذا يتطلب النهوض بها اجراء تنظيم جديد شامل لقطاع النفط يشمل تحسين كفاءة العمل وجعل انفاق الموارد بطريقة حكيمة ومنصفة، كما ان المشاركة الاجنبية لزيادة الخبرة واستقبال التقانة العصرية ومصادر الاستثمار الجديدة ستكون امراً ضرورياً في هذا المسعى، وبالنتيجة يصب ذلك كله في زيادة القوة الاقتصادية للعراق، وهذه القوة تمثل مرتكزاً مهماً للسياسة الخارجية العراقية، ومع هذا يبقى الامر يتطلب عدم الاعتماد الكلي والشامل على المورد النفطي بل لابد من تعدد الاقتصاد العراقي وتنوع موارده.

ثانياً: تنويع الاقتصاد الوطني

تتباين الدول في كمية مصادرها الطبيعية ونوعيتها، وأن تأثيرها يختلف سلباً وايجاباً في خيارات صانع القرار داخلياً وخارجياً، فالدول الفقيرة تعاني من غياب المستلزمات لتحقيق اهداف سياستها الخارجية، في حين ان الدول الغنية بمواردها يكون باستطاعتها توظيف تلك الموارد لدعم حركتها الخارجية[٣٦].

ومن المعروف ان العراق يتمتع بثروات وموارد طبيعية أولية هائلة، ومن النادر وجودها وتوفرها في دولة مساحتها مقاربة لمساحة العراق، وهذا التنوع ممكن أن يعطي العراق أهمية بالغة دولياً، إلا انه منذ عام ١٩٩١ والعراق يتجه إلى الاعتماد على النفط اعتماداً كلياً بدون تنمية القطاعات الأخرى، حتى أصبح اقتصاد الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ اقتصاداً ريعياً بامتياز، لاسيما أنَّ النفط عرضة للصدمات الخارجية، وما ان حدث التذبذب في أسعاره عالمياً بالتزامن مع الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ حتى حدثت

---

(٣٣) ضياء البكاء، ملاحظات حول مسودة قانون النفط والغاز العراقي، ندوة مستقبل الثروة النفطية في العراق في ضوء قانون النفط والغاز الجديد، (عمان: المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ١٣.

(٣٤) د. علي حسين، مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية، سلسلة محاظرات الامارات، العدد ١٠٤، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عام ٢٠٠٦)، ص ٣٣.

(٣٥) كريستوفر جونسون، أوبك سيبقى انتاج النفط مستقراً بعد صعود الأسعار، صحيفة القدس العربي، العدد ٦٢٠٩، بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٢، ص ١٤.

(٣٦) كريستوفر جونسون، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

تقلبات خطيرة في معدلات النمو الاقتصادي للعراق، ومن ثم تراجع اسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠٠٩ بنسبة (٣٥٪) قياساً مع عام ٢٠٠٨، لينعكس ذلك كله في انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (١٠٪) مما جعل العراق أمام تحدٍ صعب[٣٧]، وازداد التحدي للاقتصاد العراقي منتصف عام ٢٠١٤ بسبب الهبوط الحاد لأسعار النفط العالمية التي وصل فيها سعر البرميل الواحد قرابة (٣٠) دولار، وفي ظل أنفاق العراق الكبير الذي يقدر بـ (١٠) ملايين دولار يومياً على متطلبات الحرب ضد مجاميع (داعش) الإرهابية، ومواجهته لازمة النازحين الذين يقدر عددهم بـ (٦) ملايين نازح، وإعادة اعمار المناطق المحررة، أعلن العراق ميزانياته التقشفية منذ عام ٢٠١٤، لاسيما ان بعض بنودها فرضت عليه من البنك الدولي مقابل تقديم بعض القروض البسيطة له[٣٨].

والحق، أن العراق لم يستغل مردودات الثروة النفطية خلال الاعوام الماضية لتوليد تمويل مستدام بغية دفع مسيرة التنمية والاعمار، ومن هنا تبرز ضرورة تحقيق هدف التنويع الاقتصادي وايجاد محفزات متنوعة لنموه عبر الارتكاز على تعظيم القيمة المضافة للنفط وزيادة عوائده كمدخل للتنويع الاقتصادي، فالعراق اليوم مطالب بالعمل على فك الارتباط بين نمو الناتج المحلي الاجمالي مع الصادرات النفطية، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل والاتجاه نحو التنويع في مدخلاته[٣٩]، وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل تؤدي الى فتح مجالات توفر واردات مالية للاقتصاد العراقي، وتتيح في الوقت نفسه فرص عمل اكثر انتاجية للعمالة الوطنية، وهذا يتطلب عملية تنويع الهيكل الانتاجي للاقتصاد العراقي ووضع برامج استثمارية مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة، من اجل ضمان تنمية مستقرة تبعد المخاطر التي يفرضها الاعتماد شبه التام على النفط، مما يؤدي الى رفع معدلات النمو في الاجل الطويل[٤٠].

لقد ارتكزت جهود التنويع الاقتصادي في بعض الدول على القطاعات التي تتمتع بميزة تنافسية واضحة، كالصناعات كثيفة الاستخدام للنفط مثل صناعة البتروكيماويات السعودية، أو الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة والبتروكيماويات معاً مثل صناعات الالمنيوم والحديد، وقد اتخذت دول مثل الامارات العربية ميزة موقعها الجغرافي كوسيلة للتنويع الاقتصادي، إذ وفرت المقومات والخدمات كافة لتشجيع التجارة الحرة والسياحة[٤١]، واذا ما طبقنا هذه الحالة على العراق نجد ان من الممكن الاعتماد على مزيج من السياستين آنفاً من جهة، عبر البدء في استغلال قطاعي النفط والغاز لتحقيق فوائض مالية توفر للعراق على المدى الطويل تنمية القطاعات الاخرى لاسيما الصناعة والسياحة، بما يؤدي الى زيادة صادرات الخدمات وتوفير موارد النقد الاجنبي، ومن جهة أخرى أن دعم القطاع الزراعي عبر منح القروض الاستثمارية للمزارعين شريطة استغلالها في المجال الزراعي عبر الزامهم بشروط قانونية، مع استغلال المساحات الزراعية والاهوار عبر التعاقد مع شركات استثمارية لزراعة المحاصيل الرئيسة وفقاً لشروط استثمارية. وبهذا يلاحظ ان نقطة الانطلاق تبدأ من استغلال الميزة التنافسية في قطاعي النفط والغاز

---

(٣٧) سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، (البنك المركزي العراقي: المديرية العامة للاحصاء والابحاث، عام ٢٠١١)، ص ١٨.

(٣٨) د. حيدر حسين آل طعمة، الازمة الاقتصادية الراهنة والإصلاح المطلوب في العراق، بحث منشور في مركز الفرات للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٤، ينظر على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي:
http://www.dwarozh.net

(٣٩) د. سعاد قاسم الموسوي ود. خليل محمد الجبوري، الاصلاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق في العراق رؤية مستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٢٤، (بغداد: بيت الحكمة، عام ٢٠١٠)، ص ٦٤.

(٤٠) د. إبراهيم موسى الورد، التضخم الاقتصادي في العراق، أسباباً واثاراً والمعالجات، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، العدد ٣، (بغداد: المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، عام ٢٠٠٦)، ص ٣٢.

(٤١) يوسف حمد الابراهيم، اصلاح الخلل الانتاجي بدول مجلس التعاون، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٨٠، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، مايو عام ٢٠١١)، ص ٥٣.

للبدء في تنويع الهيكل الانتاجي في العراق، وما يرافق ذلك من تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى[٤٢].

وفي ضوء ما تقدم، نرى من الضروري تفعيل القطاعات الانتاجية في الوقت الذي ينصب الاهتمام على القطاع النفطي الذي يعد المورد الفريد للعملة الاجنبية للدولة العراقية وموازنتها السنوية، كما أنَّ تنويع موارد الاقتصاد وتعدده يقلل الاعتماد على المردودات المالية النفطية، ويجعل العراق في منأى عن التقلبات العالمية لأسعار النفط، فكلما كان اقتصاد الدولة متنوعاً صناعياً وزراعياً وسياحياً وغير ذلك عدت هذه الدولة قوية اقتصادياً، وهذه القوة تنعكس على مكانتها وحركتها الخارجية، ومع ذلك يبقى العراق بحاجة إلى توحيد جهة تصدير الموارد بوصفها دافعاً اضافياً يغني سياسته الخارجية عن الحرج الإقليمي الدولي.

ثالثاً: توحيد جهة تصدير الموارد والثروات الوطنية

تفاقمت الازمات الداخلية واستشرت الخلافات في العراق الجديد ما بعد عام ٢٠٠٣، واصبح هناك نزاعات حادة بين اطراف داخلية عدة، من بينها الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان حول الكثير من النقاط الخلافية، انعكس بعضها خارجياً، فكان له الأثر البالغ على السياسة الخارجية العراقية، ومن بين تلك النقاط، ازمة عقود استخراج نفط إقليم كردستان العراق وتصديره إلى الخارج، ففي الوقت الذي تنادي فيه الحكومة الاتحادية العراقية بان استخراج الثروات والموارد الطبيعية وتصديرها من عموم العراق إلى الخارج يجري بأشرافها تحديداً، في حين تدعي حكومة إقليم كردستان بعدم وجود نص دستوري واضح يمنع من ذلك، وفي حقيقة الامر ان هذه الازمة الدستورية ذات الابعاد الاقتصادية، في جوهرها ومكنونها ازمة سياسية بين الأطراف الحاكمة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم اكتمال التشريعات المنظمة لعمل السلطات الاتحادية ومن بينها تشريع قانون النفط والغاز[٤٣].

وبدلاً من أن يكون القانون المقترح إلى البرلمان العراقي حلاً ونقطة تماسك وطني لانطلاق الاستثمار الاقصى في الثروة النفطية العراقية وتصديرها مركزياً إلى الخارج، أدى الى نتيجة مغايرة وهي تعميق الانقسامات السياسية، فقد أظهرت النقاط الواردة فيه عدد من التوترات بشأن السيطرة المركزية ازاء السيطرة الاقليمية على النفط وانواع العقود التي يجب ان تمنحها للشركات الأجنبية العاملة في إقليم كردستان العراق، وقضية المشاركة في الايرادات النفطية، والدور الذي تقوم به شركة النفط الوطنية، وان عدم وجود رؤية واضحة ونية سليمة بين الأطراف السياسية بشأن مستقبل الصناعة النفطية في العراق قد أثار الازمات وعرّض التماسك الوطني الى الخطر وأثر سلباً في الاستثمار الأجنبي في العراق[٤٤].

إنَّ اتباع حكومة إقليم كردستان العراق سياسة منفردة تتعلق بإبرام عشرات العقود النفطية مع الشركات الاجنبية وتصديرها للنفط دون الرجوع إلى الحكومة الاتحادية في مدة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي ادى إلى الإضرار بالمصالح الاقتصادية للدولة العراقية بشكل عام، إذ كان على الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان حلحلت ملف النفط واستغلال الثروات الطبيعية بشكل مركزي، لأنها تعد واحدة من أبرز الخلافات التي تضر بالعراق داخلياً وخارجياً، فالخلافات الداخلية تؤدي إلى اضعاف الدولة وتفتح الابواب على مصراعيها للتدخل الخارجي، فتصبح فريسة سهلة لتدخل الدول المجاورة

---

(٤٢) د. حسين ديكان درويش، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في رفع مقدرة الاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ١، (جامعة القادسية: كلية الإدارة والاقتصاد، عام ٢٠٠٨)، ص ٢٤٢.

(٤٣) د. محمد طالب حميد، السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي، ط ١، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، عام ٢٠١٦)، ص ١٧٥_ ١٧٦.

(٤٤) د. محمد طالب حميد، المصدر نفسه، ص ١٨٠.

لها، وهذا ما حصل مع العراق عام ٢٠١٤ عندما سمحت تركيا لمرور مجاميع (داعش) الارهابية إلى العراق[٤٥].

وعلى الرغم من ابرام الحكومة الاتحادية وسلطات اقليم كردستان العراق الاتفاق النفطي عام ٢٠١٥، والذي بموجبه تصدر الاخيرة (٣٠٠) ألف برميل نفط يومياً من كركوك، و (٢٥٠) ألف من إقليم كردستان عبر تركيا، كما تتولى الحكومة المركزية في بغداد تصدير (٣٠٠) ألف برميل يومياً من حقول كركوك عبر خط أنابيب إقليم كردستان، بينما تسلم سلطات الإقليم ما لا يقل عن (٢٥٠) ألف برميل يومياً إلى بغداد من أجل تصديره عبر شركة سومو الحكومية. ويقضي الاتفاق كذلك بتسليم بغداد حكومة أربيل حصتها من إيرادات خزينة العراق والمقدرة بنحو (١٧٪)، وذلك بعد التوقف عن تحويل هذه الحصة منذ عام ٢٠١٤، إلا ان هذا الاتفاق لم ينجح في نزع فتيل الازمة بين المركز والاقليم حول الايرادات النفطية، فلازال الاقليم مصراً على تصدير النفط الى الخارج، وفي الوقت نفسه يطالب بحصته الكاملة في الموازنة الفدرالية، بل ان حكومة اقليم كردستان ذهبت إلى أبعد من ذلك في اعلانها لأجراء استفتاء شعبي نهاية عام ٢٠١٧ حول استقلالها عن العراق، وهذا يعطي انطباعاً سلبياً لاستمرار الخلافات بين الطرفين[٤٦].

إنَّ تصدير النفط العراقي بصورة منفردة يفسح المجال للتدخل الخارجي، باعتبار أن اقليم كردستان العراق يقوم بتصدير النفط المستخرج عن طريق تركيا بعيداً عن شركة سومو المخولة رسمياً من الحكومة العراقية بتصدير النفط إلى الخارج، وهذا يدل على تعدد الاطراف الداخلية العراقية المصدرة للنفط بل تعدد الاطراف الداخلية الصانعة للسياسات الخارجية العراقية في ابعادها السياسية والاقتصادية، مما وضع العراق في وسط حرج اقليمياً ودولياً، لاسيما أنَّ هناك مؤشرات تشير إلى ان اقليم كردستان يقوم بتصدير النفط إلى اسرائيل التي لا تعترف الحكومة العراقية بكيانها، وهذا يدل على وجود دول متعددة داخل الدولة العراقية الواحدة، تصنع سياسات منفردة أو مستقلة عن السياسة الخارجية العراقية. ومن هنا يتطلب ركون جميع الاطراف السياسية وجلوسهم لطاولة الحل والاتفاق حول المواضيع السياسية والاقتصادية للحفاظ على المصلحة الوطنية العليا للدولة العراقية، ومن ثم هذا سيعزز القيمة الاقتصادية للموارد والثروات المصدرة خارجياً، والتي تنعكس مردوداتها على تنشيط الحكومة العراقية في سياستها الخارجية.

وفي حصيلة ما ورد في هذا المطلب، ان البدء بعملية اصلاح وتنمية شاملة وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر لتطوير القطاع النفطي والقطاعات المرتبطة به يعد أمراً كفيلاً بتحقيق قيمة مضافة لنسبة اكبر من النفط المنتج بدلاً من تصديره بالكامل خاماً دون الافادة منه في القطاع الصناعي، مما يؤدي الى جذب التقنية المناسبة لزيادة الاستكشاف والانتاج النفطي وتوظيف الايرادات الفائضة لخلق قطاعات انتاجية جديدة مولدة للدخل، بما يقلل الاعتماد على القطاع النفطي وما يصاحب ذلك من توفير فرص عمل أكثر انتاجية، لضمان تنمية مستمرة في الاجل الطويل، عندئذ سيمتلك العراق قاعدة اقتصادية صلبة ورصينة لتنمية مقوماته الاخرى السياسية والاجتماعية والعسكرية، وإذا ما تزامنت مع توحيد الجهة الحكومية المصدرة للموارد فأن ذلك سيعزز من قدرة العراق على اداء سياسة خارجية مؤثرة خارجياً، تستند إلى داخل متين يصد المحاولات الخارجية الهادفة الى نهب ثرواته وابقاءه في دوامة صراع داخلي، ومع هذا يبقى العراق بحاجة إلى المتطلبات الامنية والعسكرية التي سنتناولها في المطلب القادم.

المطلب الرابع: متطلبات امنية وعسكرية

على الرغم من الجهود الحكومية الواضحة في الانفاق عالي المستوى على المؤسسات الأمنية والعسكرية والمبتغى منه تحسين الواقع الأمني في عموم العراق وتطوير القدرات العسكرية للجيش العراقي، إلا أن العراق لايزال يعاني من المعضلة

---

(٤٥) د. محمد طالب حميد، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧.

(٤٦) مروة وحيد، تداخل الأدوار وعودة التصعيد بين بغداد واربيل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بحث منشور بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٦، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي: www.futureuae.com

الأمنية التي تشتد وتيرتها بين الحين والآخر ليشهد الوضع الأمني تصعيداً خطيراً، وهو ما يظهر الخلل الواضح في المؤسسات الأمنية والعسكرية سواء في الخطط أم الأداء، وكذلك يبين حجم التحديات الأمنية سواء في داخل العراق او من خارجه الامر الذي يتوجب صياغة متطلبات امنية وعسكرية تسهم في تطوير إمكانيات وقدرات الدولة العراقية لمواجهة الكوابح والتحديات الداخلية والخارجية للعراق، ووقفاً لما تقدم انفاً سيتم تناوله بالتفصيل عبر الآتي:

أولاً: تطوير القدرات العسكرية

بدون شك، إنَّ إعادة بناء الجيش العراقي في ظل النظام السياسي الجديد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ رافقته أخطاء كبيرة، تأتي في مقدمتها التحول في عقيدته القتالية العسكرية، فمن المتعارف عليه ان جميع جيوش العالم يناط به الدفاع عن الحدود الخارجية للدولة، في حين ان الجيش العراقي بعد عام ٢٠٠٣ أصبح لديه تحول عقيدي في دوره من مواجهة العدوان الخارجي إلى الحفاظ على الامن الداخلي، مما افضى هذا التحول إلى اختلال بنيوي في العقيدة القتالية لديه، وهذا الاختلال انعكس سلباً على بقاء الوضع الامني في عموم العراق بحالة متدهورة لعدم قدرة الاجهزة العسكرية على مواجهة التحديات التي تضرب الامن الوطني، مما يتطلب استنفار الجهود الذاتية لتطوير المؤسسة العسكرية بما يسهم في ترصين مقومات الدولة العراقية للحفاظ على وحدة اراضيها وشعبها[٤٧].

إنَّ استراتيجية البناء والاصلاح للمؤسسة العسكرية في اطار ادراك واضح للمفاهيم، هو البديل لسلوكيات العراق العدوانية السابقة في استخدام القوة العسكرية من دون تقدير لمخاطرها، وان تراكم مشكلات العراق الى الآن ما هي إلا محصلة الاستخدام الخاطئ للقوة، وبغية أعداد مؤسسة عسكرية سليمة يتطلب ترميم الجيش وتحديد مهمته الاساسية ومبادئ عمله، والتي هي الدفاع عن العراق وردع العدوان عن حدوده والمحافظة على وحدة أراضيه، وهذا يعني ان مكان الجيش على محاور الحدود، لأن حماية الداخل وامنه واجب المؤسسة الامنية فحسب، ولابد ان يبقى الجيش بعيداً عن الضغوط والتدخلات الطائفية والسياسية والعشائرية، وان لا يتدخل في السياسة ولا يمارس منتسبوه العمل السياسي، بضمنها الترشيح في الانتخابات، فضلاً عن حصر السلاح بيده دون منحه إلى مجاميع مسلحة تعمل خارج اطار الدولة[٤٨].

ومن الملاحظ، ان عمل المؤسسة العسكرية خلال الاعوام اللاحقة لعام ٢٠٠٣ شابها الضعف والقصور بسبب تعيين القادة والآمرين بصورة عشوائية، ويرجع سبب ذلك الى عاملين أساسيين، أولهما: موقف الاحتلال الامريكي السلبي في اختيار القيادات الكفوء، وثانيهما: عدم تقدير القوى السياسية للقيادات والآمرين الجيدين، ومنح الرتب (بأسلوب الدمج) خارج الضوابط الاكاديمية العسكرية، وغلبت الاعتبارات الطائفية والسياسية والولاءات الحزبية والفئوية في الاختيار والتعيين، مما افقد الجيش العراقي مركز الاعداد والتخطيط والادارة والتطوير المؤسسي، وازاء هذا الواقع ينبغي على الدولة اتخاذ قرار وطني جريء يقضي بإعادة النظر من هرم القيادة في القمة الى القاعدة، ويعني ذلك تغيير القادة والآمرين الذين تولوا مناصبهم ومنحوا الرتب الكبيرة خارج المعايير القياسية المألوفة من حيث الشهادات والمؤهلات العسكرية، وكذلك تبديل القادة والآمرين الذين لم تثبت كفاءتهم في مواقعهم حتى الآن او لم يستوعبوا الأداء الوطني بعيداً عن الولاءات الطائفية والحزبية أو المتورطين بالفساد وجرائم الارهاب[٤٩].

إنَّ تأسيس مؤسسة عسكرية رصينة يتطلب اللجوء الى العمل بنظام التجنيد الالزامي بغض النظر عن الدين أو الجنس أو اللغة، بما يتيح التخلص من المحاصصة

---

(٤٧) محمود احمد عزت، بناء القوات المسلحة العراقية– اقتراحات عملية، في مؤتمر بناء الدولة، (بغداد: بيت الحكمة، عام ٢٠١٢)، ص ٢٤.

(٤٨) د. زهير علي احمد العبادي، اعادة بناء دولة العراق رؤية استشرافية للمستقبل، مجلة نداء الحرية، العدد ٣، (بغداد: مركز نداء الحرية للتطوير والتنمية البشرية، عام ٢٠٠٧)، ص٤٠.

(٤٩) محمود احمد عزت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

ويشجع اعادة البناء الوطني للجيش ويقوي لحمة افراده[٥٠]، ورغم المصاعب التي تواجه هذا المقترح، سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، الا ان استعمال الدولة لقوتها الناعمة كالإجراءات التحفيزية من شأنها تشجيع هذا النظام، فتحديد مهام هذه الخدمة ومدتها وضمان المردود المالي العالي لها وعدم السماح للقيادات السياسية بتمديد وتكرار هذه الخدمة مع منح حوافز تفضيلية في التعيين والدراسة في الخارج لمن اكملها قد يخلق مناخاً مساعداً لذلك، وهذا سيؤدي الى استعادة التعايش المجتمعي بين ابناء المجتمع عبر تنقل ابناءه بين المحافظات، وينمّي الاعتزاز بالهوية الوطنية، فضلاً عن استقطاب الفئات العاطلة عن العمل في وظيفة وطنية تحد من انجرافهم في اعمال مخلة بالأمن العام، على ان التطبيق الناجح لهذا النظام ينبغي ان يراعى فيه اقصى درجات الترغيب للمنتمين، وحرمان المتخلفين عنه من حقوقه السياسية كي ينتظم المجتمع من جديد في انتماء وطني اصيل ينبذ العنف والتطرف والطائفية والعنصرية[٥١].

وليس غريباً القول، إنَّ الاحتفاظ بجيش كبير الحجم بنوايا عدوانية لا يتوافق مع توجهات العراق الديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣ وعلاقاته الدولية والاقليمية المستقبلية، كما أنَّ ادامة الجيش الكبير يعيق المشاريع التنموية الاقتصادية في العراق، ومن مزايا الجيش النوعي المحدود الحجم ان تدريبه واعداده وقيادته والسيطرة عليه اسهل، ويشمل الاختيار النوعي للجيش اختيار الاسلحة والمعدات والافراد، وبالنسبة للأسلحة والمعدات ينبغي انتقاء الاسلحة والمعدات ذات التقنية العالية، من حيث الكثافة النارية والدقة والتأثير وقابلية الحركة السريعة والقدرة على المناورة، تسندها وسائل اتصال وقيادة وسيطرة متطورة ومنظومة ادارية مرنة تؤمن احتياجات القطعات في ظروف القتال والاحوال الجوية المختلفة[٥٢].

والحق، أن العراق ذهب بعد عام ٢٠٠٣ إلى تسليح جيشه الجديد عبر ابرام عقود وصفقات الاسلحة مع مجموعة من الدول الاقليمية والدولية، فمنذ إعادة بناء الجيش العراقي عام ٢٠٠٣ والولايات المتحدة الامريكية تقوم بتزويده بالأسلحة، وعلى الرغم من تأخر تجهيز بعض صفقات الأسلحة ومنها صفقة تجهيز العراق بـ (٣٩) طائرة مقاتلة من نوع (F16)، إلا انها قامت بتجهيزه بأسلحة أخرى، وبعدها قامت بتسليمه (٣) طائرات نوع (F16) مطلع عام ٢٠١٥، ليقوم بإدخالها الخدمة في حربه مع مجاميع (داعش) الإرهابية. ومع هذا ان العراق لم يكتفِ في تعاقده على صفقات السلاح مع الولايات المتحدة الامريكية فقط، بل قام بتنويع موارده التسليحية لتشمل روسيا والجيك وإيران، ففي عام ٢٠١٢ عقد العراق مع روسيا صفقة سلاح مهمة يتم بموجبها تسليمه بـ (٤٠) طائرة مروحية مقاتلة روسية الصنع، وفي العام نفسه وقع الطرفين العراق وروسيا اتفاقية التعاون العسكري التقني، وهذه التفاقية تشمل عقداً تسليحياً اخراً بقيمة (٤) مليارات و (٣٠٠) مليون دولار امريكي[٥٣].

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إنَّ الجاهزية التسليحية للدولة العراقية ليست بالمستوى المطلوب، إذ ان الجاهزية العسكرية للدولة تقاس عادةً بحجم التهديدات التي يتعرض له امنها الوطني، وهذه التهديدات النابعة بالدرجة الاولى من الدول المحيطة بها، لذا أصبح قياس الجاهزية التسليحية بما تمتلكه الدول المجاورة (مصدر التهديد)، وهذه الحالة يطلق عليها سياسياً وعسكرياً (التوازن العسكري)، ويظهر لنا المشهد الاقليمي ان

---

(٥٠) د. عبد الخالق الشاهر، ترميم الجيش العراقي، نشرة الجيش العراقي ودوره في اعادة بناء الوحدة الوطنية، (عمان: مركز دراسات الاستقلال، تشرين الثاني ٢٠٠٨)، ص ٧٤.

(٥١) الامن والدفاع البرلمانية: عودة التجنيد الالزامي ستقضي على البطالة والطائفية، موقع وكالة الصحافة المستقلة الالكتروني، ٢٠١٢/٥/١٣.

(٥٢) صباح عبد الحميد الشيخلي، معيار الوطنية والمواطنة في تشكيل الاجهزة الامنية العراقية، مؤتمر استراتيجية بناء الدولة بعد الانسحاب الامريكي، (بغداد: بيت الحكمة، عام ٢٠١١)، ص ٣٥١.

(٥٣) احمد حسين شحيل، السياسة الروسية تجاه العراق ما بعد ٢٠٠٣، مجلة السياسية والدولية، العدد ١٠، (الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية، عام ٢٠٠٨)، ص ١٥٤– ١٥٥.

أغلب دول الجوار العراقي تمتلك جاهزية عسكرية يعتد بها وتفوق بكثير حتى تلك الجاهزية التي كان يمتلكها الجيش العراقي بعد عام ١٩٩٠. ويبقى لنا ان نقول، إنَّ عملية تسليح الجيش العراقي واجهت ولا تزال تواجه مشكلتين داخليتين، أولها أنَّ التسليح بات هاجساً مخيفاً لبعض مكونات الشعب العراقي، لاسيما الاكراد الذين اعترضت قياداتهم بشكل مستمر على صفقات الاسلحة العراقية- الامريكية المتعلقة بتجهيز الجيش بطائرات (F 16)، فضلاً عن عمليات الفساد المالي التي واجهت العديد من صفقات التسليح، بما يثبت لنا ارتباط عملية تعزيز الجاهزية التسليحية للقوات المسلحة العراقية بالإصلاحات السياسية وتعزيز المصالحة والمصلحة الوطنيتين، فضلاً عن القضاء على الفساد المالي والإداري وتولي ممن لديهم الخبرة والكفاءة المناصب العسكرية العليا، حتى يستطيع العراق استعادة قدراته العسكرية الكاملة التي توازي حجم التهديدات التي يتعرض لها الامن الوطني العراقي.

ثانياً: ترسيخ الامن الوطني

من الواضح، أن العراق مر بوضع في غاية الصعوبة امنياً بعد عام ٢٠٠٣ واحاطت به جملة من التحديات الكبيرة، لعل ابرزها الإرهاب والتدخل الخارجي وفقدان السيادة على جزء من مساحته بعد استحواذ مجاميع (داعش) الإرهابية على الموصل والانبار وصلاح الدين منتصف عام ٢٠١٤، ونزوح الاف العوائل العراقية، وغياب الوعي الوطني، ناهيك عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي لا مجال لحصرها. وفي ظل هكذا أوضاع مزرية لا يمكن للعراق ان يتجاوزها مالم تكن لدية استراتيجية لترسخ الامن الوطني العراقي، تتضمن مجموعة من الاستراتيجيات الفرعية المنسجمة مع بعضها البعض، لتعالج المشكلات حتى الوصول إلى مقوم أمني داعم لإمكانيات الدولة العراقية وحركتها الخارجية(٥٤).

والحق، إنَّ نتيجةً للفراغ السياسي الحاصل في العراق منذ تغيير نظامه السياسي عام ٢٠٠٣ عمتَ الساحة السياسية العراقية الفوضى، فعدم وجود مؤسسات دولة تدعم عملية التغيير، أدى بالمحصلة إلى سيطرة بُنى ما قبل الدولة (القبيلة والطائفة) على المجتمع، ومن هنا برزت للساحة العراقية مراجع عديدة منها العشائرية والدينية وغيرها، اجتمعت مع بعضها بالاتجاه السلبي على تردي الامن الوطني في العراق، ولم تستطع الأحزاب الحاكمة ذات الاتجاهات المختلفة أن تتحمل مسؤوليتها في تشييد الدولة، بل أنها تتحمل جزءاً كبيراً من أسباب الفشل والصراع الداخلي نتيجةً لعجزها في صناعة خطاب وطني رصين يسهم في إنضاج الرأي العام لدى جميع المكونات العراقية، فغياب العمل المؤسسي للدولة مع عدم توفير البدائل عزز الفوضى وزاد من فقدان الامن، وإذا كانت معظم الطروحات التي تناقش أسباب بروز التطرف السياسي، تؤكد على العامل الاقتصادي وانتشار الفقر وغياب الديمقراطية، فإن تشويه الهوية الوطنية أسهمت هي الأخرى في تهديد الامن الوطني للعراق(٥٥).

وانطلاقا من هذه الرؤية المؤطرة للصراعات والمربكة للأمن الوطني، نرى إن الاتجاه نحو التمذهب والطائفية منذ عام ٢٠٠٣ وما بعده شكل المنعطف الأخطر في معادلة إدارة الصراعات الداخلية، ومن ثم في بناء الدولة(٥٦)، لفشل النخب العراقية، أولاً وقبل كل شيء، في تكوين أساس متين للهوية الموحدة عن طريق خطاب سياسي يدعم اللحمة الوطنية ويعززها، مما يفرض وجود عمل مؤسساتي لتنظيم هذه العملية داخل البنية السياسية والحزبية، وهذا يسهم في تنظيم الصراع الفكري، ولتطوير الخطاب السياسي وجعله أكثر فعالية، لكن القوى الحقيقية المعنية في تطوير الخطاب وفي تنظيم الصراع وإدارته لم تسهم في بناء الهيكل المؤسساتي للدولة لأنها بهذه الطريقة لن تستطيع الوصول

(٥٤) د. زهير علي احمد العبادي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.
(٥٥) د. أيناس عبد السادة علي العنزي، أثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٤، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، عام ٢٠٠٧)، ص ١٤٤– ١٤٥.
(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

إلى السلطة. وإذا ما كانت عملية بناء الدولة تعني من ضمن ما تعنيه توحيد الكيانات المتنافرة، يمكننا القول هنا الإجماع في الرأي والديمقراطية التي تعني بدورها التعددية والاعتراف بوجود اختلافات أيديولوجية وعقائدية وعرقية داخل المجتمع الواحد هي المحور الاساس لعملية بناء الدولة، ولكي تنصهر هذه المجتمعات المتفرقة وتتعايش في كيان واحد يعترف بالدولة يجب أن يسود مبدأ الديمقراطية الذي يجعل الشعب ينتخب حكامه وممثليه، فمبدأ الديمقراطية يرسخ سيادة القانون لا سيادة الفرد الحاكم وتسلطه[٥٧].

إنَّ التخطيط لعملية ترسيخ الأمن الوطني في العراق بحاجة إلى الاخذ بنظر الاعتبار البيئة الخارجية وما يستجد فيها من ظروف، إذ تمثل البيئة الخارجية الداعمة للإرهاب العابر للحدود وانعاش التطرف الفكري والتكفيري كابحاً للأمن الوطني العراقي يستدعي سبل رصينة لكبحه، لاسيما ان جميع الدول في البيئة الإقليمية المحيطة بالعراق (إيران، تركيا، إسرائيل، دول الخليج) تمتلك اجندات مختلفة تهدف عبرها إلى خدمة مصالحها، فتارةً تهدف هذه الدول كلاً منها على انفراد إلى إبقاء العراق في ظل وضع هش امنياً لكونها ترى ان استقراره ونهضته سيشكل عائق على مكانتها ودورها الاقليمي، وتارةً أخرى لديها اجندات متقاطعة تعمل على تصفيتها في غير أراضيها فتتخذ من الاراضي العراقية ساحة ممر ومستقر لنزاعاتها، ومن هنا، يصبح العامل الإقليمي المحيط بالعراق باعث لعدم استقراره وضبط امنه[٥٨].

وفي ظل وجود الأجهزة الأمنية التي لم ترتقِ الى مستوى الطموح في مواجهة التهديدات التي يتعرض لها الامن الوطني العراقي، وفي ظل المعطيات المذكورة آنفاً للبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالعراق، تعرض الامن الوطني إلى الاستباحة مرات متكررة كان أخرها من قبل مجاميع (داعش) الإرهابي عام ٢٠١٤، ومنذ ان قامت القوات العراقية بدعم من التحالف الدولي باسترجاع الأراضي وتحريرها، برزت المشكلة الأمنية في تلك المناطق كتحدي مستقبلي للعراق ووحدة اراضيه، وبغية مواجهة هذه التحديات يستدعي من الفرقاء السياسيين جميعاً الاتفاق حول هل هم مع المضي في تشييد الدولة من عدمه؟.

إنَّ اتفاق الأطراف السياسية والاجتماعية على المصلحة الوطنية العليا المتمثلة بالمقام الأول بوجود الدولة وتقويمها وبناء مؤسساتها سيساهم بدون شك وبالدرجة الاساس في حفظ الامن واستقرار، واعتماد مبدأ المواطنة بدون التفريق في التعامل مع المجتمع، ونبذ الخلافات الطائفية والقومية، والاحتكام إلى القانون في حل الخلافات وغير ذلك، جميعها عوامل داعمة ومساهمة في حفظ الأمن الوطني واستقراره. ولابد من الاخذ بنظر الاعتبار أن المرحلة المقبلة ستكون معركة معلومات قبل أن يكون معركة قطعات مع الإرهاب وفلوله، وهذا يتطلب منظومة استخبارية عالية المستوى لمواجهة التهديدات الأمنية[٥٩].

وعلى الرغم من التحديات الأمنية السابقة الذكر آنفاً التي تواجه العراق، إلا انه في ظل الاتفاق السياسي يمكنه وضع رؤى للأمن الوطني يتخلص بها العراق من الواقع الذي أصبح مرفوضاً على جميع المستويات، ولعل امتلاكه للمقومات الذاتية تؤهله في وضع استراتيجية تكون قادرة على تلبية طموحه في تعضيد امنه الوطني، لاسيما وانه قد اصدر مشروع إستراتيجية الامن الوطني العراقي عام ٢٠٠٧، إلا انها لم يكتب لها التنفيذ والنجاح بسبب الكوابح الداخلية، كما ان امام العراق فرصة لتوظيف مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية لوضع خطة مجدية لترسيخ أمنه واستقراره، لاسيما أن دول جوار العراق أدركت ان استقرارها مرهون باستقراره ووحدة اراضيه، والمؤشرات ترجح قدرة

([57]) Daniel L. Byman and Kenneth M. Pollak, Democracy in Iraq. The Washington Quarterly, S--ummer 2003. P 119– 122.

([٥٨]) ابتسام حاتم علوان ودنيا محمد جبر، الاستراتيجية الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولي، مجلة السياسية والدولية، العدد ٢٠، (الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية، عام ٢٠١٢)، ص ٢٧٣.

([٥٩]) مكتب المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق، التقرير ربع السنوي الى كونغرس الولايات المتحدة، (بغداد: سفارة الولايات المتحدة الامريكية، نيسان ٢٠١٢)، ص٦.

العراق على وضع رؤية متكاملة للأمن الوطني العراقي، إذا ما استطاعت الحكومة العراقية المحافظة على التماسك الداخلي للمكونات المشاركة في الحكومة العراقية، وتوظيف الدعم الخارجي بما يساعده على طرح داخلي منسجم مع تطلعاته الخارجية المستقبلية.

الخاتمة

إن عبر ما ورد ذكره في هذا البحث، نجد أنَّ جميع معطيات البناء الداخلي الداعمة لصياغة سياسة خارجية فاعلة للعراق تشير إلى عدم وجود خلل في المقومات الدستورية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، بل إنَّ الخلل ينصب اساساً في عدم وجود مؤسسات دولة حقيقية تأخذ على عاتقها تجسيد تلك المقومات المختلفة إلى دوافع محركة للسياسة الخارجية العراقية، ولعل فشل العراق في إيجاد دولة مؤسسات حقيقية بعد عام ٢٠٠٣ سببه في المقام الأول والاخير الطبقة السياسية أو الأحزاب السياسية الحاكمة في العراق منذ عام ٢٠٠٣، فهي لم تتفق حتى الأن على المفهوم الدولة الواحدة من عدمها بعد، بل انها لم تتفق على التبادل السلمي للسلطة وفق المشروع السياسي الديمقراطي الحاصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وامام ذلك اصبحنا لا نخاف من ثغرات الدستور العراقي الدائم على العملية السياسية بل اصبحنا نخاف على الدستور العراقي الدائم من الكتل والأحزاب السياسية الحاكمة، فهي حين يتفق الدستور العراقي مع متطلباتهم ومصالحهم يقولون نحتكم إليه، وحين لا يلبي الدستور العراقي متطلباتهم ويصدم بمصالحهم ويتعارض مع تطلعاتهم غير المشروعة يقولون ان الدستور تشوبه الأخطاء والثغرات ولا يعترفون به ويضربونه عرض الجدار.

ومن هنا، إن المرحلة المقبلة تستدعي جلوس جميع الأطراف السياسية والتقارب فيما بينهم مشتركات وطنية ثابتة، ومن ثم اتفاقهم اما المضي بدولة عراقية واحدة مبنية على أساس دولة المؤسسات واحترام القانون أو الاتجاه نحو تكوين دويلات متناحرة مستقبلاً، والحق، لا يوجد خيار امام الجميع إلا الاحتكام إلى الدستور ومبدأ المواطنة الصالحة وتشخيص المصلحة الوطنية العليا والالتفاف حولها، وبدون هذا المعنى لا وجود لدولة عراقية ولا لسياستها الخارجية، وإذا ما توفر هذا داخلياً نكون أمام متطلبات الأداء الخارجي لسياسة خارجية فاعلة للعراق.